لا فقط وغير المختصر فتح فضة أيضا قلو قال لكل امرأته اثنتين وجمدا بمسي
كالق ثم قال نويت بمريلا كذا لم تقع في ظاهر المذهب خلافا للمختصر وكذا لو
غلب حرام النساء ولما حلفهم الخمع عاما نوى خاصا وما قاله المختصر
مختص بمن حلفهم كما لهم الحكم على ظاهر المذهب بمنع وقع به الفتوى
وأخذ بقول المختصر جلال بأس به كذا في الولوالجية ولو قال كل مملوك لي
بموحر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين يخلف ما لو قال نويت
السود دون البيض أو بالعكس لم يصرف ديانة أيضا لقوله نويت النساء
دون الرجال والعرف يساعده في الشرح من التمييز بالحلف والعتاق وأما
تعميم المخاص بالنية فلم أره الآن فاعرفه أيضا التمييز عن نية
الحالف إن كان مظلوما وعن نية المستحلف إن كان ظالما كما في العلامة
فاعرفه أيضا فيما الأيمان مبنية على الأعلى لا على الأغراض قلو اغتاض
من انسان فحلف أنه لا يشتري له شيئا فطلب منه أن يشتري له بالنية دون لم يحنث وإن
حلف لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بتسعة لم يحنث مع أن غرضه الزيادة
لأن الحنث بالأقل بطريق الأولى ولو حلف لا يشتري بعشرة فاشترى بأحد عشر حنث
وتمامه في تلخيص الجامع وشرح الفارسي قوله وقع قلو كان أشهدا
كالق أو خرج فباد أهلان فصر الطلاق أو العتاق وقعا والذي آه جلا
أو الطلاق بالمعتمر عزمه ولو كرر لفظ الطلاق فإن فصر الاستيناف مع
وقع الكل أو الثاني بواحدة ديانة والكل قضاء

الطلاق ولو قال أنت كالق واحدة في ثنتين فإن نوى مع ثنتين مثلان
دخل بها أو لا وإن نوى وثنتين مثلاث إن كان دخل بها أو الأقل واحدة كما إذا
نوى الظرف أو الطلاق ولو نوى الضرب والحسد يكتفى وكذا في الأمر لو قال
أنت علي مثل ألف أو كألف يرجع إلى قصده ليكشف حكمه قال في الدرر

الكرامة بمعوكما قال لأن التكريم بالتشبيه فإن نوى الكلام وإن قال أردت
الظهار يصح ظهارا لأنه تشبيه جميعا وإن قال أردت الطلاق يصح كالق
بائن وإن لم تكن له نية فليس بشيء وعن
وقال محمد رحمه الله هو كما نوى وإن عين به التحريم لا غير يقع به ما عينه وعن
محمد رحمه الله لو قال أنت علي حرام كالميتة ونوى ظهارا أو كالدم يصح ظهارا
وإن لم ينو يقع قول أبي يوسف رحمه الله وعن محمد رحمه الله وهو أقرب الجنب
فيه أنه جاز فصر القلاوة حتى وإن فصر التركي بلا واو فهو أقرب علاقة
على الجواز إن فصر الشتاء والدعاء لم يقع وإن فصر القلاوة كره عكس الخطيب
قال المحقق ابن فصر الخطبة صح تأويله فصر الصحراء لم يصح وبعضهم
قال المحقق ابن كذلك كما ذكر المصلى وأقره وذكر أن فصر جواب المتكلم مسموع
والأصل تتمة في النية قال في التيمم الغنية مريض يممه
غيره بالنية على المريض دون المتيمم انتهى وفي الزكوة قالوا المعتبر نية
الموكل حتى لو نوى الوكيل بلا نية أجزأه كما ذكر في الشرح وفي الحج عن
الغير الأعتبر النية الآمور وليس هو من باب النيابة فيما لأن الأفعال إنما
صارت من الآمور بالمعتوبة قلت اشتغلنا فاعرف الآمور بفا
صرها على عزة فواهرها كالتيمم الماء وفراشه على عيون سماء بلدا والأعيا بالماء
الأخضر وفي وعمد الاستفضل خاتمة فيه فاعرف الآمور
بفا صرها على علم العربية أيضا جاء أول ما أعتم ولا خلاف في الكلام فقال
سيبويه والجمهور باشتراك القصر فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به
النائم والنائم وما تكتبه الحيوانات المتعلمة وخالفهم بعضهم فلم
يشترطوه وسمى كل ما لا كلاما واختاره أبو حيان ومع على الخلاف
الفقه ما إذا تكلم الأبكم فكلامه فإنها حيث يسمع وإن لم يحنث وفي بعض

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)